الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
3 February 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بارك إن-كوك ..... (جمهورية كوريا)

ثم: السيد ميتشيتش (نائب الرئيس) ..... (صربيا)

المحتويات

البند ٥٨ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (تابع)

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية (تابع)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

(ب) دور المرأة في التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-57403 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٨ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) **الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية** (تابع) (A/C.2/64/L.2)

مشروع قرار بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

(ب) **التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية** (تابع) (A/C.2/64/L.3)

مشروع قرار بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١ - **السيد داود** (السودان): قدّم مشروعي القرارين A/C.2/64/L.2 و L.3 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ٥٧ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (A/64/65 و A/64/133)

(أ) **تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر** (٢٠٠٨-٢٠١٧)

(ب) **دور المرأة في التنمية** (A/64/93 و A/64/162 و Corr.1)

٢ - **السيد غونو** (المدير بالنيابة لشعبة السياسات الاجتماعية والتنمية): قدم تقرير الأمين العام المعنون ''التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر'' (A/64/133).

٣ - ثم أحاط اللجنة علما بالتقدم المحرز في تنفيذ الجهود المتصلة بموضوع عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٣٠. وقال إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قدمت، بالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية، إلى الدورة السابعة عشرة للجنة البرنامجية الرفيعة المستوى المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٩، مذكرة تتضمن مقترحا بأن تضع اللجنة البرنامجية خطة عمل على نطاق المنظومة منسقة ومتسقة للقضاء على الفقر تركز على توفير العمالة والعمل اللائق. وعلى أساس تلك المذكرة اتفقت اللجنة البرنامجية على إنشاء فريق متعدد العناصر من أعضاء اللجنة البرنامجية تتولى رئاسته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة العمل الدولية، لإعداد مشروع خطة عمل يتم استعراضها في اجتماعها القادم. وتعاون على إعداد خطة العمل جهات تنسيق من ٢١ من الوكالات والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية. وعقدت عدة اجتماعات لمناقشة المبادرات المشتركة والإطار الزمني ووضع نهج منسق من أجل التنفيذ. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، استعرضت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى إطار خطة العمل على نطاق المنظومة وأقرتها.

٤ - واسترسل قائلا إن خطة العمل تتناول أربعة أنواع من النشاط المشترك وهي: التوعية المتعلقة بالعمالة وتوفير العمل اللائق بوصفها استراتيجية إنمائية فعالة للقضاء على الفقر؛ وتعزيز بناء القدرات؛ وتقاسم الممارسات الجيدة في مجال النهوض بالعمالة وتوفير العمل اللائق على الصعيدين الوطني والدولي؛ ودعم إدراج الهدف المتمثل في توفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في السياسات والبرامج الوطنية والدولية. وقال إن خطة العمل تركز، بوجه خاص، على عمالة الشباب، وعلى الفقراء العاملين، والحماية الاجتماعية، وتقديم الدعم للمشاريع المستدامة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والمعايير والحقوق في مجال العمل، والحوار الاجتماعي. وأضاف أن منظومة الأمم المتحدة ستعمل، في تنفيذ هذه الأنشطة، على نحو وثيق مع الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع الدولي وغيرها من الجهات الفاعلة بهدف تقديم الدعم للحكومات في تنفيذ الأهداف

الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ذات الصلة بالقضاء على الفقر.

٥ - وأردف قائلا إنه بالنظر إلى التركيز على التساوق على نطاق المنظومة، تقوم خطة العمل على الأنشطة التي يمكن أن تفضي فيها جهود التنسيق إلى تحقيق منافع جمة متزايدة. وأضاف أن الإطار والمنهاج اللذين وضعا لدعم مجموعة أدوات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق من أجل تعميم مراعاة هدفي العمالة وتوفير العمل اللائق يمثلان أساسا قيِّما يقوم عليه تطبيق تلك السياسة.

٦ - ومضى قائلا إن من المتوقع أن تزيد البطالة وفقر الأيدي العاملة وعدم المساواة خلال السنوات القليلة المقبلة. ومن المحتمل حدوث أزمة مطولة وشديدة في فرص العمل. والواقع أن الأزمات المالية السابقة تشير إلى أن انتعاش العمالة يتخلف عن الانتعاش الاقتصادي في العادة بأربع إلى خمس سنوات. وأضاف إن الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمدته مؤخرا منظمة العمل الدولية يهدف إلى اختصار فترة التخلف هذه ووضع هدفي العمالة والحماية الاجتماعية في صميم سياسات الإنعاش الوطنية والدولية.

٧ - واستطرد قائلا إن الفريق المتعدد العناصر التابع للجنة البرنامجية الرفيعة المستوى سيقيم اتصالا مع المنظمات في مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق الذي يتولى قيادة المبادرات المشتركة لمواجهة الأزمات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بهدف استكشاف جوانب التنسيق وتفادي الازدواج، عملا على تقديم مساهمات في أعمال الفريق المتعدد العناصر وتقديم الدعم المتبادل. وأضاف أنه سيتم تقديم تقرير من الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين يفصّل استجابة منظومة الأمم المتحدة.

٨ - وتابع قائلا إنه عقب مشاورات أُجريت مع المدير العام لمنظمة العمل الدولية، قرر الأمين العام تعيين السيد شا زوكانغ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، منسقا للأمم المتحدة لتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧). ودعا الدول الأعضاء إلى تناول هذه المسألة في مداخلاتهم.

٩ - **السيدة بروتيغام** (الموظفة المسؤولة عن شُعبة النهوض بالمرأة): قدمت تقريري الأمين العام المعنونين ''إدماج المرأة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية'' (A/64/162 و Corr.1) و ''الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية'' (A/64/93).

١٠ - وتابعت قائلة إن شعبتها تأمل في أن تسهم ''الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية'' في تحسين فهم الآثار المترتبة على المساواة بين الجنسين بالنسبة للتنمية الاقتصادية وأن يسترشد بها وضع تدابير السياسات المراعية للفوارق بين الجنسين. وأضافت إن التوصيات الواردة في تلك الدراسة، إذا ما اعتُمدت، ستيسر وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية والمالية وسيطرتها عليها. وإن الدراسة الاستقصائية، بالإضافة إلى الطبعة الصادرة في شكل ملزمة، ستصدر بوصفها من منشورات الأمم المتحدة. وستصدر رسميا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، كما ستصدر من جانب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في نهاية الشهر. وبالإضافة إلى ذلك، يؤمل في أن تنظم اللجان الإقليمية لإصدارات على الصعيد الإقليمي.

١١ - وفي الختام، قالت إن بعض المناسبات الحكومية الدولية التي ستجري في عام ٢٠١٠ ستتيح فرصا هامة لتعزيز جدول أعمال السياسات العالمية والعمل المضطلع به على الصعيد الوطني بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستتضمن هذه المناسبات الاستعراض الذي يجري كل خمسة

عشر عاما لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي سيعقد في آذار/مارس؛ والاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سيُجرى في تموز/يوليه؛ والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر؛ والاستعراض الذي سيقوم به مجلس الأمن للتقدم المحرز منذ اتخاذ قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي سيجري في الخريف.

١٢ - وتولى السيد ميتشيتش (صربيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

١٣ - **السيد توحيد الإسلام** (بنغلاديش): أعرب عن تقديره للمعلومات المقدمة بشأن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر ورحب بتعيين السيد شا زوكانغ بصفته منسق الأمم المتحدة لتنفيذ ذلك العقد. غير أنه أعرب عن أسفه لعدم توفير معلومات بشأن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، حيث أن هذه المعلومات كانت ستعد إسهاما مفيدا في صياغة قرارات اللجنة بشأن هذا الموضوع.

١٤ - **السيد رجبو** (جمهورية تترانيا المتحدة): أعرب هو أيضا عن تقديره للمعلومات المقدمة بشأن العقد الثاني وشجع منظومة الأمم المتحدة على العمل من أجل كفالة تحقيق أهداف ذلك العقد. وأعرب عن رغبته في معرفة جهات تنسيق الوكالات والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية التي تعاونت في صياغة خطة العمل على نطاق المنظومة للقضاء على الفقر وما إذا كانت الأمانة العامة تعتزم تنظيم عقد اجتماع لدراسة خطط وسياسات محددة لتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني.

١٥ - **السيدة لوزا** (نيكاراغوا): أعربت عن خيبة أملها لأن تقرير الأمين العام المعنون ”التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر“ (A/64/133) يركز حصرا على البلدان النامية والبُعد الوطني ولم يذكر قضايا رئيسية من قبيل الحاجة إلى إقامة نظام دولي أكثر إنصافا. وتابعت قائلة إن التقرير، بالإضافة إلى ذلك، يرى، في ما يبدو، أن عدم التمكين القانوني هو وحده المسؤول عن الفقر. فهناك أسباب عديدة أخرى للفقر، من بينها الاستعمار والرق. وأخيراً، لم يذكر التقرير في معرض مناقشته للتجارب الوطنية والإقليمية، التغيير الجذري الذي حدث في بلدان معينة من أمريكا اللاتينية، مثل الزيادة في النظم الديمقراطية القائمة على المشاركة،كما حدث في بلدان مثل نيكاراغوا وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

١٦ - **السيد رانهيل** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن تقرير الأمين العام يركز على نحو مقتضب للغاية على التمكين القانوني للفقراء بينما يُغفل قضايا أخرى مثل الجهود التي تبذلها البلدان من أجل وضع برامج وطنية قابلة للبقاء؛ وأهمية إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي؛ والحاجة إلى توزيع أكثر إنصافا للثروة العالمية؛ والحق في التنمية، وجميعها عوامل أساسية في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية.

١٧ - **السيد غونو** (المدير بالنيابة لشعبة السياسات الاجتماعية والتنمية): قال إنه قد قُدم تقرير شامل بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) إلى لجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٧، وشكَّل الأساس لمقرر الجمعية العامة المتعلق بإعلان العقد الثاني. وأضاف أن العقد الأول سعى في المقام الأول إلى التوعية بالفقر ولم يكن له موضوع محدد. وعلاوة على ذلك، فإن التمكين لم يُذكر في سياق القضاء على الفقر حتى مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

١٨ - واسترسل قائلا إنه لا يمكنه أن يذكر جهات التنسيق التي اشتركت في إعداد خطة العمل على نطاق للمنظومة

للقضاء على الفقر. بيد أنه يعرف أن الجهات التي تعاونت في إعداد الخطة شملت جهات تنسيق من كيانات ذات حضور قطري. وعما قريب سيتم إنشاء موقع شبكي يوفر تلك المعلومات وغيرها بشأن عقد الأمم المتحدة الثاني. وأضاف أنه سيتم إبقاء الدول الأعضاء على علم في هذا الصدد.

١٩ - واستطرد قائلا إن الأمانة العامة تعتزم تنظيم اجتماع لدراسة خطط وسياسات محددة لتنفيذ العقد الثاني للقضاء على الفقر، ولكنها لم تنته بعد من وضع طرائق عقد ذلك الاجتماع. ولما كان موضوع العقد الثاني قد تقرر قبل حدوث الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بفترة فإن الأمانة ستلتمس آراء الدول الأعضاء قبل اتخاذ أي قرارات في ذلك الشأن.

٢٠ - و مضى قائلا إن تقرير الأمين العام المعنون ''التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر'' (A/64/133) يُعنَى بالدرجة الأولى بكيف تفسّر كيانات منظومة الأمم المتحدة المختلفة مفهوم التمكين القانوني الجديد نسبيا وماذا تفعل لترويجه. وأضاف أنه على الرغم من ذلك فقد استُمع إلى شواغل الدول الأعضاء وسيتم إبلاغها لمنظومة الأمم المتحدة ككل. وكما يتضح من عنوان التقرير ينصّب تركيزه في الصميم على العلاقة بين التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر. وبالطبع هناك أسباب كثيرة أخرى للفقر. إلا أنها ما دامت لا تتصل بنقص التمكين القانوني فإنها لا تجري مناقشتها. وأخيرا، أعرب عن أمله في إمكان أن يتناول التقرير المقبل المبادرات والإجراءات الجارية على الصعيد الوطني.

٢١ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى الدخول في مناقشة عامة بشأن البند.

٢٢ - **السيدة عثمان** (السودان): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن المكاسب المتواضعة لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر تتهددها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وعلى الرغم من أن العالم لديه الموارد والدراية اللازمة لإنهاء الفقر فإن معظم البلدان لن تحقق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. فالقضاء على الفقر لا بد أن يكون الموضوع الغالب في جميع اجتماعات القمة والمؤتمرات العالمية ويجب أن يوضع في قلب خطة الأمم المتحدة للتنمية. وعلاوة على ذلك، فإن على البلدان المتقدمة النمو ألا تفي فحسب بالتزاماتها الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية، بل توفر أيضا موارد جديدة وإضافية لمساعدة البلدان النامية على التخفيف من آثار الأزمة.

٢٣ - وأردفت قائلة إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد من الدروس المستخلصة من العقد الأول للقضاء على الفقر وأن يواصل اتباع نهج كلي للقضاء على الفقر، بما في ذلك عن طريق مواءمة المساعدة الإنمائية للرسمية مع الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية والغايات ذات الصلة؛ وتكريس الموارد للتعليم والتدريب، وتنمية الموارد البشرية، والعلم والتكنولوجيا، والزراعة من أجل التنمية؛ وبتعزيز العمالة المنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجهاز الإنمائي للأمم المتحدة أن يولي الأولوية القصوى للقضاء على الفقر في برامج عمله وأن يكرّس إمكانيات الآليات القائمة لتحسين النُهج المتكاملة لتنفيذ العقد الثاني. وأضافت أن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب بفكرة وضع خطة عمل عملية دعما لذلك العقد. وينبغي لتلك الخطة أن تتضمن النقاط التي ذكرتها. وفي هذا الصدد، ركزت على أهمية التنمية الصناعية المستدامة والتعاون في مجال التنمية الصناعية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وطلبت من المجتمع الدولي تقديم الدعم الكامل في هذا الصدد.

٢٤ - واسترسلت قائلة إن القضاء على الفقر يتطلب وجود إرادة وتوجيه سياسيين ملموسين لا سيما من جانب

الشركاء في التنمية. وفي هذا الصدد، تتطلع المجموعة إلى المشاركة على أعلى مستوى في الاجتماع الذي سيُعقد خلال دورة الجمعية العامة الثامنة والستين لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب التصدي لأسباب وتحديات الفقر بطريقة متكاملة ومنسقة ومتساوقة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الدول الأعضاء جميعا المشاركة في المناقشات التي تُجرى بشأن إقامة نظام وهيكل اقتصاديين وماليين دوليين جديدين.

٢٥ - وتابعت قائلة إنه ما لم يتم إدماج المرأة في عملية التنمية سيظل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر بصورة ملموسة حلما بعيد المنال. فالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران أساسيان في القضاء على الفقر ومكافحة الأمراض وتحقيق التنمية المستدامة كما اعتُرف بذلك في مختلف الصكوك الدولية. فالنساء والأطفال هم أشد الفئات تضررا من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وذلك بالنظر إلى تضاؤل الموارد المخصصة للتعليم والصحة. وأشارت إلى أن معظم النساء يعملن في الزراعة فقالت إنه يجب إعادة النظر في السياسات والاستراتيجيات الزراعية بغية ضمان تحقيق الأمن الغذائي. وينبغي القضاء على وجوه الجور التي طال أمدها في توزيع الموارد بين الجنسين والعوائق القائمة على نوع الجنس المتصلة بالأصول الإنتاجية والوصول إلى التعليم والمهارات والعمل بأجر وذلك لكفالة المشاركة التامة للمرأة في عمليات التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تمثيل المرأة تمثيلا أفضل في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي. وأخيرا، أعربت عن موافقتها على القول بأن على المجتمع الدولي تعزيز الجهود المبذولة لتنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني وذلك بتحديد المناظير الجنسانية في ما يتعلق بجميع الموارد الاقتصادية والمالية وتناول تلك المناظير ووضع خطط الحماية الاجتماعية. وستحتاج البلدان النامية إلى المساعدة الدولية في هذا الصدد.

٢٦ - **السيدة أورنبرانت** (السويد): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة: تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا فقالت إن القضاء على الفقر هو أحد التحديات الكبرى التي تواجه العالم اليوم. وإن التقدم الملموس الذي أُحرز منذ قرر زعماء العالم وضع أهداف القضاء على الفقر يتعرض الآن لخطر توقّفه بل وتقويضه. وأضافت أن الانحسار الاقتصادي العالمي والتقلب في أسعار الأغذية والطاقة وتغيُّر المناخ عوامل أضعفت من إمكانات تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وإن بوادر الانتعاش غير مؤكدة ولا تنطبق على جميع المناطق والبلدان. وعلى المجتمع الدولي أن يركز على الاستجابة للأزمة وما لها من آثار على البلدان المنخفضة الدخل.

٢٧ - واسترسلت قائلة إن الهدف الرئيسي للاتحاد الأوروبي هو القضاء على الفقر في سياق التنمية المستدامة وعن طريق وضع سياسات واتخاذ إجراءات متساوقة. فما زالت أعداد أكثر من اللازم من السكان تعيش في فقر مدقع. وفي حين يبدو أن تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية في المتناول، ترى التوقعات الجارية أن نحو بليون شخص سيعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠١٥. والاتحاد الأوروبي ملتزم بمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى الوفاء بأهدافه المحددة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك بلوغ الهدف الجماعي للمساعدة الإنمائية الرسمية المتمثل في تخصيص نسبة قدرها ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠ و ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥. وأضافت أنه على كل بلد من البلدان، في هذا الصدد، أن يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تنميته. وإنه

لا يمكن أن يكون من المغالاة التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية والحد من الفقر.

٢٨ - وأردفت قائلة إن تقرير الأمين العام المعنون ''الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية'' (A/64/93) يأتي في حينه تماما وسيقدم استنتاجات هامة للمناقشة التي تجري في إطار البند الفرعي المتعلق بدور المرأة في التنمية. وكما لوحظ في التقرير، هناك مجموعة كبيرة من الأدلة على أن المساواة بين الجنسين في توزيع الموارد الاقتصادية والمالية لا تسهم فحسب في رفاه المرأة وتمكينها، وإنما لها أيضا آثار إيجابية متضاعفة بالنسبة لتحقيق طائفة من الأهداف الإنمائية الرئيسية بما فيها الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.

٢٩ - وتابعت قائلة إن المشتركين في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ قد أكدوا على الصلات بين تمكين المرأة والسكان والتنمية. وفي العد التنازلي المفضي إلى عام ٢٠١٥، سيعجّل الاتحاد الأوروبي من التدابير المتخذة لضمان وصول الجميع إلى الصحة الإنجابية وضمان سلع الصحة الإنجابية. وفضلا عن ذلك، فسيواصل العمل على نحو وثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومع الحكومات والمجتمع المدني والشركاء الآخرين من أجل تعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، بهدف تحقيق الأهداف المتفق عليها في المؤتمرات الدولية ذات الصلة بما فيها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٣٠ - ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتقرير الأمين العام المعنون ''إدماج المرأة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية'' (A/64/162 و Corr.1)؛ ويتطلع إلى المناقشة التي سيجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن القضايا الجنسانية، ويؤيد إنشاء كيان جديد معني بالشؤون الجنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة.

٣١ - واستطردت قائلة إن الكثير من الأطفال في أنحاء العالم يعانون من صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. ويمثّل تخلف نظم الرعاية الصحية ونقص الموظفين المؤهلين عقبتين واضحتين. وفضلا عن ذلك، فإن ٧٠ في المائة من الأطفال في أقل البلدان نموا ليس لهم هوية قانونية. وبدون توافر وثائق إثبات لوجودهم ربما تظل أبواب الصحة والتعليم موصدة في وجوههم.

٣٢ - وأردفت قائلة إن الصلات الهامة بين ظروف المعيشة والصحة قد جرى تحليلها بعمق من جانب لجنة منظمة الصحة العالمية المعنية بالعوامل الاجتماعية المؤثرة في الصحة، التي تشير إلى أن الفوارق الشديدة والمتنامية في الصحة ومتوسط العمر المتوقع ترتبط ارتباطا وثيقا بالاختلافات في الطريقة التي يعيش ويعمل بها السكان، مما يؤكد ما شددت عليه منظمة العمل الدولية في خطتها لتوفير العمل اللائق.

٣٣ - وذكرت أن المرأة تمتلك ١٠ في المائة من الممتلكات في العالم، ولكنها تنتج ٨٠ في المائة من الأغذية في البلدان النامية. وإن تمكين المرأة من خلال الوصول إلى الأصول وتأمين الحقوق في الممتلكات والميراث يمكن أن يحد إلى درجة كبيرة من الفقر وسوء التغذية ويمكن بالتالي أن يشكل الأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

٣٤ - واسترسلت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتقرير الأمين العام المعنون ''التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر'' (A/64/133).وإن الصلات بين التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر واضحة.وأن الأفراد الذين لا يستطيعون الحصول على خدمات الدولة أو الدفاع عن حقوقهم من خلال سبل العدالة الرسمية أو غير الرسمية يجدون من الأصعب بكثير الفكاك من براثن الفقر. ويجب على

الدول أن تتمسك بسيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان وتحميها. وفي كثير من البلدان النامية، تعالج النظم غير الرسمية ما يقدّر بـ ٨٠ في المائة من القضايا. وبالتالي يجب الاعتراف بدور الجهات التي توفر العدالة غير تلك التابعة للدولة. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور هام في تشجيع اتباع نهج يقوم على الحقوق في التصدي للعقبات الماثلة في هذا الشأن وفي تقاسم أفضل الممارسات الوطنية. والتمكين القانوني للفقراء عملية ضرورية وفعالة من أجل تعزيز قدرة الأفراد والجماعات الذين يعانون من الفقر والإقصاء ويمكن به الخروج من حلقة الفقر المفرغة.

٣٥ - وأخيرا، قالت إن الاحتفال في عام ٢٠٠٩ باليوم الدولي للقضاء على الفقر — الذي كان موضوعه " الأطفال والأسر يجاهرون برفض الفقر" — قد أظهر أن من المهم للقضاء على الفقر الإنصات للأطفال.

٣٦ - **السيد عمر** (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن الرابطة تؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة السودان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.وإن التقدم الذي أُحرز نحو تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية منذ ذلك الحين كان متباينا. ووفقا لتقرير أعده المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، لم يهبط المؤشر العالمي للجوع لعام ٢٠٠٩ إلا بمقدار ربع واحد عن المؤشر العالمي لعام ١٩٩٠، وظل عاليا بشكل خاص في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كذلك أخرجت الأزمة الاقتصادية العالمية الكفاح ضد الفقر عن مساره: فمن المتوقع أن يزيد عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠٠٩ بما يتراوح بين ٥٠ و ٩٠ مليونا عن العدد الذي كان متوقعا قبل الأزمة.

٣٧ - واسترسل قائلا إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وضعت في مؤتمر القمة الرابع عشر للرابطة المعقود في أوائل عام ٢٠٠٩ المخطط لإنشاء جماعة اجتماعية — ثقافية للرابطة (٢٠٠٩-٢٠١٥) يشمل، فيما يتعلق بتخفيف وطأة الفقر، العمل من أجل إنشاء مصرف بيانات لبرامج تخفيف وطأة الفقر وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات عن طريق عقد حلقات عمل وحلقات دراسية منتظمة بشأن التخفيف من وطأة الفقر.

٣٨ - واستطرد قائلا إنه سيتم في إطار خطة عمل التعاون لرابطة أمم جنوب شرق آسيا + ثلاثة للفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٧ فتح أسواق البلدان المشاركة أمام منتجات المواطنين الأكثر فقراً في بلدان الرابطة، وتوفير المساعدة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب على المهارات، وتوفير الصحة العامة، وحماية بيئة العمل، وإنشاء المؤسسات الوطنية والمجتمعية الفعالة. وستستتبع خطة العمل توثيق التعاون في مجال بناء القدرات للمسؤولين الحكوميين والخبراء في مجال التنمية الريفية والقضاء على الفقر، وسيجري رصد آثار التحرير من القيود التجارية والتكامل الاقتصادي على برامج التنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر، وستُستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة للتنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر.

٣٩ - وتابع قائلا إنه نتيجة لاستراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر الواضحة والمتساوقة والتعاون فيما بين البلدان الأعضاء في الرابطة انخفضت نسبة السكان في جنوب شرق آسيا الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا من ٣٩ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٥. وينبغي تطبيق روح التعاون والمساعدة المتبادلة ذاتها على صعيد المجتمع العالمي. فوفاء البلدان المتقدمة النمو بتعهداتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان النامية ونسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة لأقل البلدان نموا، وإتاحة الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص سيمثل تقدماً

كبيراً علي طريق القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٠ - **السيد شارما** (نيبال): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا فقال إن المجموعة تؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة السودان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإن أزمتي الأغذية والوقود والأزمة المالية، مقرونة بتغيُّر المناخ، تدمّر الأحوال المعيشية لأشد الناس فقرا في العالم. وعلى الرغم مما يبدو من أن النسبة المئوية في أنحاء العالم للذين يعيشون في فقر مدقع آخذة في الهبوط، ما زال كثير من أقل البلدان نموا متخلفاً في هذا الشأن.

٤١ - وأردف قائلا إن إنجازات أقل البلدان نموا خلال العقد الأول للقضاء على الفقر لم يواكبها تدفق مقابل للموارد الخارجية والدعم الخارجي؛ بل أن المساعدة الإنمائية الرسمية أخذت في الهبوط.

٤٢ - وتابع قائلا إن العقد الثاني للقضاء على الفقر ينبغي أن يركز على تنفيذ ورصد المبادرات الرامية إلى توليد زخم أكبر للعمل العالمي الرامي إلى القضاء على الفقر، بما في ذلك تعزيز الملكية الوطنية؛ والشراكة بين الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص؛ ومواءمة برامج الأمم المتحدة القطرية مع الأهداف الإنمائية الوطنية. وإن القضاء على الفقر لا يمثل فقط هدفا إنمائيا وإنما هو أيضا تحدٍ يتعلق بحقوق الإنسان. وإن تعقُّد مهمة القضاء على الفقر يتطلب اتخاذ تدابير شاملة وفهماً أفضل للأسباب الجذرية للفقر، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعدم إتاحة السُبُل للوصول إلى الموارد أو فقدان السيطرة عليها بما في ذلك الأراضي والمهارات والمعارف ورأس المال والصلات الاجتماعية.

٤٣ - **السيد غونزاليس سيغورا** (المكسيك): تكلم باسم مجموعة ريو فقال إن الاحتفال الذي تم مؤخرا باليوم الدولي للقضاء على الفقر ينطوي على مفارقة تتمثل في أن عدد الذين يعيشون في ظروف فقر مدقع في عام ٢٠٠٩ يقدّر بأنه يزيد بما يتراوح بين ٥٥ و ٩٠ مليون نسمة عن العدد الذي كان متوقعا قبل حدوث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وهذه الحقيقة تجعل من الضروري اعتبار القضاء على الفقر أولوية أولى في جدول الأعمال الدولي.

٤٤ - واسترسل قائلا إنه تم التوصل خلال العقد الأول للقضاء على الفقر إلى اتفاقات حكومية دولية هامة بما في ذلك إعلان الألفية، بما تضمنه من التزام بالقضاء على الفقر المدقع وخفض عدد السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم وعدد الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأكد رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا في مؤتمر قمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتكامل والتنمية من جديد تصميمهم على الاضطلاع بخطة اجتماعية قوية من أجل المنطقة تمشيا مع الالتزامات المتضمنة في إعلان الألفية.

٤٥ - وأردف قائلا إن مجموعة ريو تشدد على الدور الأساسي الذي يؤديه التعليم في تعزيز الاحترام والمشاركة والمساواة وعدم التمييز في المجتمع؛ وإن المجموعة ملتزمة بتحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية وتؤكد على أهمية خطة عمل داكار ونتائج المؤتمرات الدولية الأخرى في تعبئة الموارد المالية اللازمة لمساعدة أشد البلدان احتياجاً على تحقيق أهدافها المتصلة بتوفير التعليم للجميع. وينبغي للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سيعقد عام ٢٠١٠ أن يجمع بين رؤساء الدول، إذ أن هذا المستوى من الدعم السياسي ضروري لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع الدولي نفسه.

٤٦ - ومضى قائلا إن للفقر أثراً خطيراً على النساء اللائي هن أكثر ضعفا من الرجال في أغلب بلدان المجموعة، ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية ستستمر نسبة بطالة المرأة في

الارتفاع بسرعة أكبر من نسبة بطالة الرجل. وعلى الرغم من أن هناك وجودا متزايدا للمرأة في الحياة العامة في كثير من البلدان فسيلزم الاستمرار في بذل الجهود لتأمين تمثيلها تمثيلا كافيا في جميع المجالات، ولا سيما في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية.

٤٧ - **السيد بن فريحه** (الجزائر): تكلم باسم مجموع الدول الأفريقية فقال إن أفريقيا تدرك إدراكا شديدا الحاجة الحرجة لمعالجة شواغل الأمن الغذائي في المنطقة وقد اتخذت بالفعل خطوات هامة للإسراع بتدابير الحد من الفقر. وأضاف أن أفريقيا تدرك أيضا ما للثورة الخضراء من أهمية لتحقيق تطلعاتها الإنمائية الطويلة الأجل. ولقد تأثر التقدم المحرز نحو تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية تأثرا عكسيا بسبب أزمتي الأغذية والطاقة والأزمة المالية الأخيرة. وفضلا عن ذلك، فمن المقدّر نتيجة لتغيُّر المناخ أن عددا إضافيا يصل إلى ٦٠٠ مليون نسمة في أفريقيا يمكن أن يواجه سوء التغذية نتيجة لانهيار النظم الزراعية، وأن عددا إضافيا قدره ١,٨ بليون نسمة يمكن أن يواجه نقصا في المياه.

٤٨ - وأردف قائلا إنه في حين ترى المجموع الأفريقية بعض المزايا في المفهوم الجديد للتمكين القانوني للفقراء فإن جوانبه القانونية والاجتماعية تحتاج إلى مناقشة متعمقة وواسعة النطاق من أجل الوقوف على جوانبه المتعددة التخصصات.

٤٩ - واستطرد قائلا إن ثمة جانبا سلبيا آخر يؤثر على مستوى الفقر في قارة أفريقيا يتصل بالأوبئة المتعاقبة، لا سيما وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز. فعلى الرغم من أن البيانات العالمية تشير إلى استقرار الوضع بالنسبة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية على نطاق عالمي، لا تزال الأرقام المتعلقة بالإصابات القديمة والجديدة به عالية، لا سيما في أفريقيا. وتتطلب هذه الحالة اتخاذ مبادرات إضافية وعاجلة على الصعيدين الفردي والجماعي لوقف استفحال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على النطاق العالمي.

٥٠ - واسترسل قائلا إنه لا يمكن أن يكون من قبيل المغالاة التأكيد على الدور البالغ الأهمية لتوفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية. إذ يجب اتخاذ خطوات فورية حتى تصبح تعهدات المجتمع الدولي بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز دور الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، حقيقة واقعة. وأضاف أن المجموعة الأفريقية تكرر دعوتها للبلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل جهودا ملموسة بعد لبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية ونسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نموا، أن تفعل ذلك.

٥١ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن الحد من الفقر يشكّل أساساً جوهريا لبناء مجتمعات أكثر إنصافا وديمقراطية. وقد أظهرت تجربة كولومبيا أن تنفيذ سياسات تعزز تحقيق نمو اقتصادي مطّرد أمر ذو أهمية جوهرية، إلى جانب إيجاد فرص العمل، وتعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين، وإتاحة فرص أوسع نطاقا أمام مباشرة الأعمال الحرة. وقالت إن حكومتها اتخذت خطوات لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية، وزيادة توفير التعليم والصحة، وتحسين نوعية الحياة الحضرية، وتعزيز الوصول إلى الائتمان والملكية والإسكان. ويمثل تأمين الرفاه لأشد قطاعات السكان ضعفا أحد العناصر الأساسية لسياسات الحكومة الكولومبية.

٥٢ - وأردفت قائلة إن عدم التوصل إلى اتفاق في دورة الجمعية العامة السابقة بشأن طلب تقديم تقرير عن تنفيذ العقد الثاني للقضاء على الفقر معناه أن اللجنة ليس لديها معلومات مستكملة تهتدي بها في مناقشاتها. ولا بد أن يكون

هناك عرض عام للتحديات الرئيسية التي ينطوي عليها التصدي لآثار الأزمة الاقتصادية على الكفاح العالمي ضد الفقر، إلى جانب توصيات بشأن كيفية الاستفادة على أفضل نحو من الاستراتيجيات التي ستطبق خلال العقد الثاني.

٥٣ - واستطردت قائلة إنه فيما يتعلق بتقرير الأمين العام بشأن التمكين القانوني للفقراء (A/64/133) تشدد كولومبيا على ضرورة أن يكون هناك منظور إنمائي في ما تجريه اللجنة الثانية من تحليلات ومفاوضات، وكذلك تفادي إجراء مناقشات قد تصرف اهتمام اللجنة عن توافق الآراء القيّم والعملي المنحى الذي تم التوصل إليه في الماضي. ويجب اتباع نهج شامل إزاء تمكين أشد الفئات ضعفا، بما في ذلك تمكينها الاقتصادي والاجتماعي وزيادة مشاركتها في عملية اتخاذ القرار.

٥٤ - واسترسلت قائلة إن العامل الرئيسي في الجهود المبذولة لتحديد النُهج الجديدة للتغلب على الفقر هو التركيز على توحيد استراتيجيات سد الثغرات القائمة في تنفيذ الالتزامات الحكومية الدولية حتى يمكن أن تعمل معا من أجل القضاء على الفقر.

٥٥ - **السيد كارباجال** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن المجتمع الدولي يعترف منذ أمد طويل بأن المسار المستدام نحو تحقيق الرخاء لا بد أن يستند إلى أساس من الحكم الرشيد وسيادة القانون وتهيئة بيئة تمكينية للأعمال التجارية. وأضاف أن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان تقدما متفاوتا. فأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، رغم تحقيقها تقدما ملموسا في التسعينات، تقول التقديرات أنها المتخلفة عن الوفاء بالمواعيد المقررة لعام ٢٠١٥. وذكر أن الولايات المتحدة تؤيد بقوة الجهود الدولية العديدة الجارية من أجل الإسراع بخطى التنمية في أفريقيا. وكثير منها يستند إلى التزامات تعهدت بها الدول الأفريقية ذاتها.

٥٦ - وتابع قائلا أن الولايات المتحدة ستواصل تخصيص مواردها والعمل مع الآخرين على التصدي للفقر العالمي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحتى في وسط الانحسار العالمي، تظل التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة عاملين قويين من عوامل القضاء على الفقر في كثير من البلدان النامية.

٥٧ - واستدرك قائلا إنه على الرغم من ذلك فقد اعترف توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بأنه يلزم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية القيام بأكثر من مجرد تحويل الموارد عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية. ويعد توفير تدفقات مالية خاصة من خلال التجارة والاستثمار والتحويلات المالية، فضلا عن مصادر الدخل المحلية، ذا أهمية بالغة لتحقيق التنمية. وأضاف قائلا إن وجود حكومات تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة، ملتزمة بتهيئة بيئات تمكينية وتنفيذ سياسات سليمة وتتعامل مع السكان المحليين — بمن فيهم المزارعات ومباشرات الأعمال الحرة- لما يتيح فرصا تقوم على قاعدة أعرض من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام الشامل والقضاء على الفقر.

٥٨ - وتابع قائلا إنه بالإضافة إلى الخطوات التي تتخذها الولايات المتحدة وحدها ومع بلدان أخرى من أجل تحقيق الاستقرار للاقتصاد العالمي وتعزيز النمو الاقتصادي المستند إلى قاعدة عريضة، فإنها تركز مواردها الحكومية على مجالين رئيسيين من مجالات الاهتمام هما: الأمن الغذائي والصحة. وقد أكد الرئيس أوباما في مؤتمر قمة لندن لمجموعة الـ ٢٠ على التزام الولايات المتحدة بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً وذلك بالتعهد بمضاعفة التمويل المخصص للتنمية الزراعية، كما أعلن في أيار/مايو ٢٠٠٩ استراتيجية شاملة للصحة العالمية مدتها ست سنوات يبلغ قدرها ٦٣ بليون دولار.

٥٩ - **السيد لي كيكسن** (الصين): لاحظ أنه على الرغم من التقدم المحرز عبر السنين في صياغة استراتيجيات للحد من الفقر فما زال الفقر قائما. وما زال أحد الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم هدفا بعيد المنال في عدد من البلدان. وعلاوة على ذلك، فقد دفعت الأزمة المالية التي وقعت عام ٢٠٠٨ بالعالم إلى انحسار اقتصادي ما زال المجتمع الدولي يكافح للخروج منه.

٦٠ - وتابع قائلا إن للفقر أسبابا متعددة، فهناك عوامل اقتصادية واجتماعية وتاريخية وعوامل أخرى. ولقد زاد من حدة الفقر النظام السياسي والاقتصادي الدولي الجائر والتنمية غير المتوازنة للعولمة. وعلى البلدان المتقدمة النمو التزام ومسؤولية مساعدة البلدان النامية بالوفاء بالتزاماتها بشأن تقديم المساعدات المالية، ونقل التكنولوجيا، والتخفيف من عبء الديون، والتجارة. أما البلدان النامية فينبغي أن تواصل، بدورها، بذل جهودها الخاصة من أجل التنمية الاقتصادية، في حين ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور رائد وتنسيقي وأن تعين آليات محددة لتعزيز تنفيذ العقد الثاني للقضاء على الفقر وتمويله ورصده.

٦١ - وأردف قائلا إن التنمية الاقتصادية لشعب الصين كانت دائما محط تركيز عمل الحكومة الصينية. فمن خلال جمعها بين استغلال الموارد الطبيعية وتنمية الموارد البشرية وبين جهود الحد من الفقر وجهود التنمية مع الحماية البيئية أمكن تحقيق نتائج مرموقة وتم تخفيض عدد سكان الريف الذين يعيشون في فقر مدقع من ٢٥٠ مليونا في عام ١٩٧٨ إلى ١٤,٧٩ مليونا في عام ٢٠٠٧، وخفض عدد السكان منخفضي الدخل من ٦٢,١٣ مليونا في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨,٤١ مليونا في عام ٢٠٠٧. وبذلك حققت الصين هدف الحد من الفقر من الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المقرر له، ولكنها تدرك تماما التحديات الهائلة التي لا تزال تواجهها إذا ما أريد استئصال شأفة الفقر وتحقيق الرخاء لجميع شعبها.

٦٢ - واسترسل قائلا إن هناك توافقا عريضا في الآراء داخل المجتمع الدولي بشأن النهوض بالمرأة وضمان حقوقها ومصالحها والمساواة بين الجنسين. وبناء على ذلك، ينبغي للبلدان أن تنفذ بفعالية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان منهاج عمل بيجين، كما ينبغي لها ضمان حقوق ومصالح المرأة بكل السُبل بما في ذلك إجراء التغييرات اللازمة في القانون.

٦٣ - واستطرد قائلا إن الحكومة الصينية تشجع مشاركة المرأة في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقد استخدمت السُبل التشريعية والقضائية والإدارية من أجل ضمان حقوقها وتعزيز تنميتها. وقد ساعد برنامج تنمية المرأة الصينية (٢٠٠١-٢٠١٠) الذي يتضمن أهدافا وتدابير محددة من أجل مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعمالة والتعليم والرعاية الصحية والحد من الفقر ومن أجل القضاء على العنف ضد المرأة على قيام المرأة بدورها كاملا في جميع مجالات الحياة الاجتماعية.

٦٤ - **السيد إيت** (كمبوديا): قال إن القضاء على الفقر عنصر رئيسي في خطة كمبوديا للتنمية. وخلال العقد الماضي اتخذت الحكومة تدابير مخلصة في نهجها للحد من الفقر وقامت بتنفيذ سلسلة من السياسات أفضت إلى تحقيق تقدم ملحوظ. وقد أجرى البنك الدولي مؤخرا دراسة وضعت كولومبيا بين البلدان النامية العشرة ذات أعلى معدل نمو اقتصادي في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٧، ولكن النمو تباطأ في عام ٢٠٠٨ فبلغ معدله نحو ٧ في المائة، ولو أنه ما زال عاليا نسبيا بحسب المعايير الدولية. وفي الوقت ذاته، فقد خفضت كمبوديا من معدل الفقر من ٤٥ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٨.

٦٥ - ومضى قائلا إن تقدم البلدان النامية في مجال الحد من الفقر كان متفاوتا، إذ ما زال عدد الذين يعيشون في الفقر في بعض البلدان آخذا في الزيادة. وقد جعلت الأزمات المالية والاقتصادية العالميةِ، إلى جانب انعدام الأمن الغذائي، من الصعب بشكل لا يقاس على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، أن تفي بالالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع وخفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ونسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٦٦ - واسترسل قائلا إن الإسهام في تخفيف أثر الكارثة الاقتصادية والمالية على البلدان النامية، يقتضي فعل كل ما يمكن فعله لإعادة مفاوضات جولة الدوحة إلى مسارها حتى يمكن التغلب على الحواجز التي تعترض سبيل التجارة وخفض الإعانات الزراعية. وأضاف أن كمبوديا تقدر أيما تقدير التزام مجموعة الـ ٢٠ في بيتسبرغ بأن تصل بجولة الدوحة إلى خاتمة ناجحة في عام ٢٠١٠. وفي الوقت ذاته، ينبغي إحياء توافق آراء مونتيري من أجل مساعدة البلدان النامية على التخفيف من حدة الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٧ - وتابع قائلا إن تغيُّر المناخ هو تهديد آخر من أخطر التهديدات التي تتعرض لها البشرية. فقد تسبب الاحترار العالمي في تكرر متزايد لحدوث الأعاصير والأعاصير المدارية والفيضانات الجارفة وحالات الجفاف. ولما كانت كمبوديا بلدا زراعيا يعتمد أكثر من ٨٠ في المائة من سكانه في معيشتهم على الزراعة فهي معرضة جدا للكوارث ذات الصلة بالطقس. وتدرك حكومتها إدراكا تاما الآثار الخطيرة لتغير المناخ والاحترار العالمي على رفاه الشعوب في أنحاء العالم وسُبل معيشتها وتنميتها، وتأمل في أن تعمل جميع البلدان وجميع الجهات الفاعلة معا من أجل التوصل إلى اتفاق في كوبنهاغن.

٦٨ - واستطرد قائلا إن كمبوديا ترحب بالالتزامات المؤكدة التي تعهدت بها بلدان متقدمة النمو عديدة بأن تحقق بحلول عام ٢٠١٥ الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية؛ وتخصص ما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة لأقل البلدان نموا، وتوفر سُبل الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص؛ وتوفر حلا دائما لمشاكل الديون التي تعاني منها البلدان النامية؛ وتوفر التكنولوجيات والدعم التقني؛ وتصلح الهيكل المالي الدولي.

٦٩ - **السيد الفايز** (المملكة العربية السعودية): قال إن حكومته تعير اهتماما خاصا لمعالجة مشكلة الفقر، لذا تشدد المملكة على أهمية تضافر الجهود الدولية والإقليمية من أجل بلوغ حلول اقتصادية ومالية عالمية، ومن أجل تمكين البلدان النامية من النهوض باقتصادياتها على أكمل وجه، وذلك من خلال تحسين النظم الاقتصادية والأسواق المالية وحث البلدان المتقدمة النمو على الالتزام بمسؤولياتها تجاه البلدان النامية، وفتح الأسواق لكافة منتجات تلك البلدان.

٧٠ - واستطرد قائلا إن الصندوق السعودي للتنمية قام بإدارة مجموعة من المنح التي قدمتها حكومة المملكة العربية السعودية لبعض البلدان الشقيقة والصديقة لمساعدتها في بعض المشاريع الإنمائية ومكافحة الفقر. وفضلا عن ذلك ساهمت المملكة في المبادرات التي يديرها صندوق النقد الدولي والخاصة بتخفيض ديون البلدان الفقيرة، كما قام الصندوق السعودي للتنمية بإعادة جدولة للقروض وشطب بعض الديون المستحقة على كثير من البلدان النامية، وقدم قروضا جديدة للدول التي تعرضت لظروف طارئة. وأكد التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن المملكة العربية السعودية تصدرت دول العالم في مجال التبرعات لتمويل عمليات الإغاثة الإنسانية في عام ٢٠٠٨.

٧١ - وأضاف قائلا إن استمرار الفقر أمر غير عقلاني وغير مقبول خاصة في المرحلة الحالية من التقدم التقني والإنتاج الزراعي. لذا فإن المملكة العربية السعودية ترى ضرورة قيام المجتمع الدولي بتحرك جدي لوضع قضية الجوع والفقر بالفعل في مركز اهتمام البرنامج الدولي لمكافحة الفقر، وضرورة رفع مستويات الرعاية وتحسين فعاليتها بموجب تنسيق أكبر بين الدول المتبرعة.

٧٢ - **السيدة فياس** (الهند): قالت إن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، مقترنة بآثار أزمتي الأغذية والطاقة في العام السابق، قد ردت ملايين من الناس إلى وهدة الفقر، وتنذر بتقويض المكاسب التي أنجزت عبر سنوات في مجال التنمية. ومن الحتمي، في ظل هذه الخلفية، أن يستمر هدف القضاء على الفقر في الحصول على أعلى قدر من الاهتمام من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقد أدى عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر دورا هاما في وضع موضوع القضاء على الفقر في قلب خطة الأمم المتحدة للتنمية، وتتطلع الهند إلى نقل هذا الزخم أبعد من ذلك في تنفيذ العقد الثاني وذلك من أجل تنفيذ الموضوع الهام المتعلق بالعمالة.

٧٣ - واستطردت قائلة إن على الأمم المتحدة أن تنحو نحوا استباقيا بأن تهيئ بيئة دولية تساعد البلدان النامية على تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. فبالإضافة إلى زيادة المساعدات المالية والتقنية التي يقدمها المجتمع الدولي، تعتبر إتاحة تحسين الوصول إلى الأسواق وتخفيف عبء الديون ونقل التكنولوجيا عوامل بالغة الأهمية لتهيئة بيئة دولية تفضي إلى التنمية. ويجب إصلاح هياكل الحوكمة الدولية مع زيادة المشاركة من جانب البلدان النامية.

٧٤ - وأردفت قائلة إنه ليس هناك حل واحد يصلح لجميع المشاكل المعقدة للقضاء على الفقر. وبالتالي، يجب أن يتاح لكل بلد الحيز الكافي في مجال السياسات لصياغة وتنفيذ استراتيجيته الإنمائية، على أساس ما يواجهه من تحديات وظروف فريدة. وفي الظروف الاقتصادية الحالية، يجب مساعدة البلدان النامية على تنفيذ تدابير معاكسة للدورة الاقتصادية للاستثمار في القطاع الاجتماعي والإنعاش الاقتصادي. وذلك معناه أنه ينبغي تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية التي تعهدت بها جميع البلدان تنفيذا تاما. وينبغي أن يضطلع منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور رئيسي في التعاون الإنمائي الدولي.

٧٥ - واسترسلت قائلة إن للمرأة دورا رئيسيا يتعين أن تضطلع به في عملية التنمية. وإن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران يتسمان بأهمية جوهرية لا سيما لما لهما من أثر مضاعف على النمو الاقتصادي — الاجتماعي. ويجب أن تشجع نُهج السياسات المشاركة النشطة من جانب المرأة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات، وتعليم المرأة وتحسين وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية والفرص وزيادة الاستثمار في مجال صحة المرأة وتغذيتها. ويعد وضع نصوص قانونية تقدمية وبذل جهود لتضييق الفجوة بين المساواة القانونية والمساواة الفعلية، وتعميم المنظور الجنساني وتوفير معلومات مصنفة حسب نوع الجنس، من الأدوات البالغة الأهمية في هذه الجهود. وعلى المجتمع الدولي أن يوفر موارد مالية وتقنية أكبر لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية مراعية للمنظور الجنساني.

٧٦ - وأضافت قائلة إن ما يزيد على مليون امرأة هندية على مستوى القواعد الشعبية قد أدخلن ساحة اتخاذ القرار السياسي بعد أن تم منذ ١٣ سنة تخصيص ثُلث مجموع مناصب الحكم الذاتي الحضري والمحلي في الهند للنساء. ولا تزال قيد النظر حاليا مسألة تخصيص حصة مماثلة للمرأة في البرلمان الهندي. وترصد اللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بتمكين المرأة على نحو مستقل جهود تحقيق مساواة المرأة

بالرجل وتمكين المرأة، وتكفل أن تكون التشريعات الصادرة مراعية للمنظور الجنساني. ويقوم أكثر من مليونين من جماعات المساعدة الذاتية للمرأة بتقديم الدعم لأكثر من ١٠ ملايين أسرة ريفية، كما تشجع الحكومة مباشرات الأعمال الحرة عن طريق خطط مساعدة خاصة.

٧٧ - وتابعت كلامها قائلة إن الهند ملتزمة بقوة بتنفيذ القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبالمفهوم القائل بضرورة توسيع نطاق حقوق المرأة، بوصفها حقوقا للإنسان، لتشمل حرية اختيار المرأة لمهنتها وحقها في التحرر من ممارسة التمييز ضدها أو استغلالها.

٧٨ - **السيد باخمان** (سويسرا): قال إن القضاء على الفقر لا يزال أحد التحديات العالمية الكبرى في الوقت الحاضر. وقد تباطأ إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وذلك بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ويتعين على جميع البلدان تنشيط جهودها للتصدي للفقر بروح الشراكة العالمية من أجل التنمية. ونظرا لأنه لم يبق سوى نحو خمس سنوات على عام ٢٠١٥ فإنه يتعين تكثيف النهج الابتكارية التي يمكن أن تكون وسيطا حفازا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٩ - وأردف قائلا إن أحد هذه النُهج هو التمكين القانوني للفقراء. إذ أن إبعاد الفقراء عن النظام القانوني يعوق من قدرتهم على كفالة سبل عيشهم، والحصول على استحقاقاتهم وحقوقهم واستغلال أصولهم. فانعدام الأمن القانوني يعوق التنمية الاقتصادية المستدامة ويحول دون وصول الفقراء إلى أسواق أكثر طموحا لمنتجاتهم، وبالتالي يثبطهم عن الاستثمار في مستقبلهم. وإن سويسرا، اقتناعا منها بما تستحقه الصلة بين الفرص الاقتصادية والحماية القانونية من اهتمام أكبر في استراتيجيات القضاء على الفقر، فقد قدمت الدعم لأعمال اللجنة المعنية بالتمكين القانوني للفقراء.

٨٠ - واستطرد قائلا إن التمكين القانوني للفقراء يعد برنامجا إصلاحيا شاملا يرتكز على أربع دعامات مترابطة هي: إتاحة سبل الوصول إلى العدالة، وحقوق الملكية، وحقوق الأعمال التجارية، وحقوق العمل. وتعد مبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان، لا سيما الوصول إلى المعلومات وعدم التمييز والمشاركة، عناصر هامة للتمكين القانوني للفقراء. ومما له أهمية بالغة أن يتم تعزيز ليس فقط القدرات الاقتصادية بل أيضا القدرات الاجتماعية والسياسية للفقراء من أجل تمكينهم من المشاركة في عملية اتخاذ القرار، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة والشعوب الأصلية. وفي حين أن جميع دعامات التمكين القانوني للفقراء هي دعامات بالغة الأهمية فثمة بعض المسائل التي تتمتع بأهمية خاصة. فعلى سبيل المثال، لا يتمتع الفقراء غالبا بمركز المواطنين لأنهم لا يعترف بهم أمام القانون؛ ولذلك فمن المهم للغاية تحسين نظم التسجيل وسجلات المواليد.

٨١ - وتابع قائلا إنه في حين يتسم تحسين نظم العدالة الرسمية بأهمية بالغة فإن آليات العدالة غير الرسمية التقليدية يمكن أن تقوم بدور تكميلي. فهي غالبا ما تكون لها ميزة تتمثل في أنها ''ميسورة ثقافيا'' للفقراء؛ وهي منخفضة التكاليف ويمكن أن تساعد على التخفيف من أعباء نظم العدالة الرسمية المحملة فوق طاقتها. بيد أنها يجب ألا تقوم على التمييز، وأن تحترم الاعتبارات الأساسية للأصول المرعية، وأن تكون متساوقة مع النظام الرسمي.

٨٢ - واسترسل قائلا إن إدخال الأعمال التجارية غير الرسمية والقوة العاملة غير الرسمية في القطاع الرسمي ليس شرطا أساسيا لمنح الحماية للعاملين في القطاع غير الرسمي. فمن الممكن أن تنفذ على نحو سريع نسبيا مجموعة دنيا من تدابير الحماية تتجاوز إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل المطبقة على العاملين في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على السواء.

٨٣ - **السيدة لوزا** (نيكاراغوا): قالت إن نيكاراغوا، شأنها شأن بقية العالم، تمر بفترة بالغة الصعوبة نتيجة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية. وعلى الرغم من ذلك فإن حكومتها عاقدة العزم على مواصلة تنفيذ خططها التي خلصت البلد حتى الآن من الأمية، ووفرت لسكانها التعليم والخدمات الصحية بالمجان وفتحت السبيل إلى الحصول على الائتمانات المتناهية الصغر، مع التركيز بصفة خاصة على تمكين المرأة، ولا سيما في القطاع الزراعي، الذي تعتبر فيه نيكاراغوا من كبار المصدرين للحبوب.

٨٤ - ومضت قائلة إنه من الناحية التاريخية أعطت الثورة الساندينية للمرأة دورا رائدا في جميع عمليات التنمية. وفي الوقت الحاضر، توجه أغلبية كبيرة من المشاريع الاجتماعية بصفة خاصة نحو المرأة النيكاراغوية، وتفي الحكومة بالتزامها بتخصيص ٥٠ في المائة من مجموع المناصب الحكومية للمرأة بما في ذلك على مستوى اتخاذ القرار.

٨٥ - وأضافت قائلة إن جوانب التقدم المتواضعة هذه، والتي تتسم مع ذلك بالأهمية، هي دليل آخر على القيم الجديدة التي تمضي بها نيكاراغوا نحو المستقبل. غير أنه من المفارقات أن المسيرة نحو إقامة نظام اقتصادي واجتماعي جديد لم تجلب على بلدها فقط أصدقاء وتحالفات رئيسية إنما تسببت أيضا في بعض الحالات في تخلٍ مؤسف عنه من جانب رافعي راية حقوق الإنسان.

٨٦ - وتابعت كلامها قائلة إن السؤال الذي يجب أن يُطرح هو بم كان يُحتفل بالضبط في اليوم الدولي للقضاء على الفقر مؤخرا؟. هل كان يحتفل بأن هناك ١,٤ بليون نسمة يعيشون في فقر، منهم ٥٥٠ مليونا في فقر مدقع؟ أو كان يُحتفل بإنفاق ١٨ مليون دولار لإنقاذ المصارف الخاصة، وهو مبلغ يزيد بمقدار ١٥٠ مثلا على المبالغ التي أُنفقت لمكافحة الفقر في عام ٢٠٠٨ بكامله ويزيد بمقدار ٢٠ مثلا عما أُنفق لذلك الغرض خلال السنوات الخمسين الماضية؟ إن النظام الذي يكرس تركيز رأس المال في أيد قليلة ويكون فيه مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الـ ٤٠ الأشد فقرا مجتمعة أقل من مجموع ثروات أغنى سبعة أفراد في العالم ليمثل أكبر الأدلة القاطعة على أنه نظام لا يخدم إلا مصالح أقلية مختارة.

٨٧ - واستطردت تقول إنه لا بد من التأكيد على أن الفقر ليس قاصرا على البلدان النامية، وإنما هناك أيضا ملايين يعانون منه في البلدان المتقدمة النمو. وفي أنحاء العالم يلقى حتفه يوميا نحو ٤٠ ٠٠٠ نسمة نتيجة للسياسات التحررية الجديدة المفروضة عليهم، ولكن وفياتهم تعتبر مجرد إحصاءات مبهمة وبالتالي يستوعبها كثير من الناس دون أي شعور بالأسف بالرغم من أنهم في جوهر الأمر مسؤولون جماعيا عن وفياتهم.

٨٨ - واسترسلت قائلة إن المفاوضات الطويلة والشاقة التي جرت بشأن القرار المتعلق بعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر في دورة الجمعية العامة الثالثة والستين تمخضت، ربما لأسباب مادية، عن صيغة غير ملائمة، أيدتها البلدان المتقدمة النمو، في ما يتعلق بعقد اجتماع بشأن القضاء على الفقر في الدورة الثامنة والستين. وإذا ما استمر هذا الموقف فسيكون الموت هو المصير المحتوم لملايين كثيرة أخرى من أجل ضمان إثراء أقلية من الناس. واختتمت كلمتها قائلة إن نيكاراغوا على ثقة من أن اللجنة الثانية ستهتدي في عملها في الدورة الحالية بروح جديدة من التضامن والمساواة.

٨٩ - **السيد الطراونه** (الأردن): قال إن الفقر هو التحدي الأساسي الذي يعترض جهود تحقيق التنمية، والتحدي الأخلاقي الأكبر في عالم اليوم، فالفقر يصادر حرية الإنسان ويهدد حقوقه جميعا، ويسلب الفقر من الفقراء كرامتهم البشرية. ويتعذر على الفقراء في كثير من المجتمعات أن

يتمتعوا بحقوقهم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الأساسية لا لشيء إلا لأنه ليس في وسعهم تحمل تكاليفها. فإن العولمة، في حين أنها توفر فرصا عظيمة، إلا أن تقاسم فوائدها الذي يجري حاليا يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ، وتوزع تكاليفها على البلدان النامية بشكل غير متساو. وأن قضية الفقر في العالم هي بحكم طبيعتها وعواقبها قضية دولية، لا سبيل إلى مواجهتها إلا بجهود جماعية.

٩٠ - واسترسل قائلا إن الدستور الأردني نص في العديد من مواده على المساواة بين جميع الأردنيين وعدم التمييز بينهم مؤكدا على واجب الحكومة الأساسي في تأمين العمل والتعليم للأردنيين وضرورة التزامها بمبدأ تكافؤ الفرص للجميع. كما أكد على عدم جواز استملاك أراضي المواطنين إلا بهدف تحقيق المصلحة العامة وبشرط التعويض العادل وضمان حقوق العمال. وقد سُنت التشريعات ذات الصلة لكفالة ذلك. وأضاف أن القضاء مفتوح أمام الجميع دون تمييز ولا يجوز لأي سلطة أخرى التدخل بشؤونه. وتمتاز القوانين الأردنية بانحيازها لصالح الفقراء والمهمشين والنساء والأطفال. وقد قامت الحكومة الأردنية مؤخرا بإنشاء ''ديوان المظالم'' للنظر في أي شكوى أو مشكلة تشغل بال المواطن سواء كان فقيرا أو ثريا، رجلا أو امرأة دون تمييز.

٩١ - وأردف قائلا إن الحكومة الأردنية قامت مؤخرا بسن قانون من أجل ''مكافحة الاتجار بالبشر''، لحماية المواطن الأردني وغيره من هذه الآفة التي تصيب غالبا المهمشين والفقراء والنساء والأطفال. فالأردن طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، وقد انضم مؤخرا إلى بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. والأردن عضو أيضا في منظمة العمل الدولية وشبكة الأمن الإنساني.

٩٢ - **السيد مينيز** (الفلبين): قال إن حماية الحقوق القانونية للفقراء والضعفاء، بمن فيهم النساء، الذين هم شركاء لا غنى عنهم في عملية التنمية، هو الأساس الذي يجب أن يقوم عليه القضاء على الفقر. وفي حالة المرأة بالتحديد، ينص الدستور الفلبيني صراحة على ''أن الدولة تعترف بدور المرأة في بناء الأمة وتكفل المساواة الأساسية بين المرأة والرجل أمام القانون''. وكان آخر تعبير عن هذا المبدأ اعتماد الميثاق الأعظم للمرأة في آب/أغسطس ٢٠٠٩ الذي يسعى إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالاعتراف بحقوقها وتعزيزها، وبخاصة المرأة في القطاعات المهمشة، في جميع مناحي الحياة — ويسعى إلى تحقيق المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية والعدالة والسلام والأمن، وكذلك في الحياة المترلية والخاصة. كما أنه يحمي المرأة من جميع أشكال العنف ويكفل التدريب الإلزامي لجميع العاملين الحكوميين ذوي الصلة على حقوق الإنسان ومراعاة المنظور الجنساني ويزيد المساءلة القانونية لمنتهكي هذه الحقوق.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥